pillsbury

القوة القاهرة: التداعيات القانونية والتجارية

أهم الاعتبارات القانونية والتنظيمية والاستراتيجية للتعامل الفعّال مع القوة القاهرة والصعوبات في التنفيذ واضطرابات سلاسل الإمداد وفق النظام السعودي.

بقلم خالد العرفج، ونوف الحلافي، وريما الخليفي

أهم النقاط:

- يميز النظام السعودي، ومعظم الأنظمة والقوانين في المنطقة، بوضوح بين القوة القاهرة (استحالة التنفيذ) وبين الظروف الاستثنائية (صعوبة التنفيذ)، ويترتب على كل منهما آثار مختلفة جوهرياً.
- يمكن أن تؤثر الإجراءات المتخذة في المراحل المبكرة، خصوصاً فيما يتعلق بالإشعارات والتوثيق والوصف القانوني، بشكل كبير على المطالبات والدفاعات.
- يُعد التنسيق بين الإجراءات القانونية والتجارية، بما في ذلك اتخاذ تدابير الحد من الأضرار والتواصل مع أصحاب المصلحة أمرًا أساسيًا للحفاظ على الحقوق واستمرارية العلاقات.

04.22.26

أدت التطورات الجيوسياسية والتنظيمية والاقتصادية الآونة الأخيرة إلى فرض ضغوطًا مستمرة على سلاسل الإمداد العالمية، واستمرارية العمليات، وتنفيذ الالتزامات التعاقدية. وفي خضم هذه التحديات، برزت القوة القاهرة مجددًا كأداة رئيسية لتوزيع المخاطر بين الأطراف، مما يستدعي تحليلاً قانونياً دقيقًا إلى جانب تقدير تجاري سليم. وقد تناول الأستاذ خالد العرفج هذه المحاور في ندوة عقدتها غرفة التجارة الأمريكية في المملكة العربية السعودية بعنوان "القوة القاهرة: التداعيات القانونية والتجارية".

وبموجب النظام السعودي، الذي تم تقنينه حديثاً في نظام المعاملات المدنية والمبني على مبادئ الشريعة الإسلامية، لا يقتصر التحليل على نصوص العقد وحدها، إذ يعترف النظام بالقوة القاهرة وبالظروف الاستثنائية، ويميز بشكل جوهري بين الحالات التي يصبح فيها التنفيذ مستحيلاً، وتلك التي يظل فيها ممكنًا لكنه مرهقًا للغاية. وعلى خلاف أنظمة القانون المشترك أو العرفي، حيث تعتمد القوة القاهرة عادةً على وجود نص صريح في العقد، يجيز النظام السعودي بالاستناد إلى القوة القاهرة كمسألة قانونية، مع إمكانية قيام الأطراف بتوزيع آثارها أو تعديلها تعاقديًا.

تطبيق دقيق لمفهوم "القوة"

تنشأ الاضطرابات التشغيلية عادةً نتيجة عوامل متعددة، مثل نقص المواد، أو قيود الخدمات اللوجستية، أو القيود التنظيمية، أو عدم القدرة على الوصول إلى المواقع، وقد تتفاقم هذه التحديات بسرعة لتنعكس على التعامل مع العملاء وتؤدي إلى تأخير التنفيذ أو تعثره، أو احتمال الإخلال بالالتزامات التعاقدية.

pillsbury alarfaj
العرفج بيلسبري

© 2026 Pillsbury Winthrop Shaw Pittman LLP. Attorney Advertising. pillsburylaw.com

ومع استمرار الاضطرابات، تواجه الشركات ارتفاعًا في التكاليف وضغوطًا على هوامش الربح، وتدني في كفاءة سلاسل الإمداد، مع الحاجة في الوقت ذاته لمراجعة وتقييم مدى التزامها بالعقود والمطالبات المحتملة.

تُعد القوة القاهرة مسألة تعتمد بدرجة كبيرة على وقائع كل حالة، وتخضع لمعيار قانوني صارم؛ إذ يشترط النظام السعودي أن يكون السبب خارجياً وخارجاً عن إرادة الأطراف، بحيث يؤدي إلى استحالة التنفيذ فعلياً، ولا يشمل هذا المفهوم الحالات التي يصبح فيها التنفيذ أكثر صعوبة أو كلفة أو تأخيراً فحسب، ففي بعض الأحيان قد تكون الاستحالة جزئية أو مؤقتة، مما يؤثر على الآثار القانونية المترتبة، مثل تعليق الالتزامات بدلاً من انهائها، بحسب الظروف والإطار التعاقدي.

وإذا أدت القوة القاهرة إلى استحالة التنفيذ بشكل كامل، فإن نظام المعاملات المدنية يُفضي إلى انقضاء الالتزامات المقابلة في العقود الملزمة للجانبين. وبناءً عليه، ومع مراعاة شروط العقد، يُعفى الأطراف عمومًا من التنفيذ دون مسؤولية، مع تطبيق قواعد التعويض لإعادة كل طرف، حيثما أمكن، إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد.

في المقابل، تندرج العديد من حالات الاضطراب ضمن نطاق الظروف الاستثنائية (صعوبة التنفيذ)، حيث يظل التنفيذ ممكناً لكنه مرهقًا للغاية. وفي مثل هذه الحالات، يجوز للمحاكم السعودية التدخل لإعادة التوازن بين الالتزامات التعاقدية للأطراف، بدلاً من إنهائها كليًا.

واستناداً إلى المادة 97 من نظام المعاملات المدنية، إذا طرأت ظروف استثنائية غير متوقعة جعلت تنفيذ الالتزام مرهقًا للغاية، يحق للطرف المتضرر أن يطلب إعادة التفاوض بشأن الالتزامات التعاقدية؛ إلا أن ذلك لا يمنحه حق تعليق التنفيذ أو التوقف عنه. وفي حال تعذر التوصل لاتفاق أثناء إعادة التفاوض، تملك المحكمة سلطة تعديل الالتزام إلى الحد المعقول، ويُعد كل اتفاق يقضي باستبعاد هذه الآلية باطلًا.

القوة القاهرة ليست "أمر واقع"

الاحتجاج بالقوة القاهرة لا يُعفي الطرف المتضرر تلقائيًا من المسؤولية؛ بل يتطلب إثبات وجود علاقة سببية واضحة بين الحدث وتأثيره المباشر على الالتزامات، إلى جانب الالتزام بجميع متطلبات العقد، بما في ذلك تقديم الإشعارات في الوقت المناسب واتخاذ تدابير الحد من الأضرار. كما أن التمسك بالقوة القاهرة بشكل مبكر أو غير المدروس قد يزيد من احتمالية نشوء النزاعات، ويُعرّض الطرف لادعاءات الإخلال بالعقد أو طلب إنهائه بشكل غير مشروع.

وبالمثل، فإن الاحتجاج بالظروف الاستثنائية يتطلب معالجة دقيقة؛ إذ يجيز الإطار النظامي إعادة التفاوض بشأن الالتزامات، وفي حال عدم التوصل لاتفاق، فيتم تعديل الالتزامات قضائيًا، دون أن يخول الطرف المتضرر حق تعليق التنفيذ. وعليه، ينبغي على الطرف المتضرر الاستمرار في التنفيذ، قدر الإمكان، إلى حين التوصل إلى اتفاق أو صدور حكم قضائي. كما أن اللجوء المبكر للاحتجاج بالظروف الاستثنائية (صعوبة التنفيذ)، أو اتخاذ قرار منفرد بتقليص أو إيقاف التنفيذ دون سند نظامي صحيح، قد يضعف موقف الطرف المحتج أمام القانون ويعرضه للمسؤولية.

ولهذه الأسباب، ومن منظور المنازعات، تُعد المرحلة الأولية من الاضطراب حاسمة؛ إذ كثيرًا ما تُضعف الشركات موقفها القانوني من خلال التواصل غير الرسمي، أو تقديم روايات غير متسقة، أو الإخلال بمتطلبات الإشعار التعاقدية.

ومن أبرز الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في هذه المرحلة:

- الاحتفاظ بسجلات تفصيلية للوقائع، بما في ذلك الاضطرابات والتأخيرات والتكاليف وإجراءات الحد من الأضرار؛
- الالتزام الدقيق بمتطلبات الإشعار المحددة في العقد، من حيث التوقيت والمحتوى ووسيلة الإرسال؛
- تجنب التوصيف القانوني المبكر، والتركيز على عرض الوقائع بدقة وموضوعية؛

© 2026 Pillsbury Winthrop Shaw Pittman LLP. Attorney Advertising. pillsburylaw.com

- التأكد من أن المراسلات لا تتضمن إقرارات غير مقصودة، مع تضمين التحفظات اللازمة لحماية الحقوق؛
- اتخاذ تدابير معقولة للحد من الأضرار وتوثيق تلك الجهود.

وفي الوقت ذاته، يُعد التواصل في الوقت المناسب وبشفافية مع الأطراف المقابلة والموردين وشركات التأمين أمرًا أساسيًا لإدارة التوقعات وتعزيز المشاركة الفعّالة، وغالباً ما تتطلب الاستجابة الفعّالة اتباع مسارين متوازيين:

- **المسار القانوني:** مراجعة الحقوق والالتزامات التعاقدية، وضمان الامتثال للإجراءات، وحفظ الأدلة، وتعزيز الموقف القانوني؛
- **المسار التجاري:** تنفيذ استراتيجيات الحد من الأضرار، والتواصل مع الأطراف المعنية، وإعادة التفاوض عند الحاجة، والتخطيط لاستعادة العمليات التشغيلية.

يسهم هذا النهج المتكامل في تمكين الشركات من حماية مراكزها القانونية، مع الحفاظ على استمرارية أعمالها وعلاقاتها التجارية على المدى الطويل.

وتبرز مفاهيم القوة القاهرة وما يرتبط بها في العديد من الأنظمة الخاصة بقطاعات معينة، مثل أنظمة المشتريات الحكومية ولوائح العمل، حيث يمكن تطبيق آليات الإعفاء وفقًا لمتطلبات نظامية وإجرائية محددة، ويجب النظر في هذه الأطر بالتوازي مع الأحكام التعاقدية والمبادئ القانونية العامة لضمان الالتزام والتوافق.

وقد شهدت الممارسة القضائية والتحكيمية في المملكة العربية السعودية تطورات ملحوظة خلال العقد الماضي، بما في ذلك خلال جائحة كورونا (كوفيد-19) والاضطرابات الإقليمية، مما عزز تبني نهج منظم قائم على الأدلة عند تقييم دعاوى استحالة التنفيذ وصعوبة التنفيذ.

الخلاصة

في بيئة تتسم بتزايد التقلبات، لا ينبغي التعامل مع القوة القاهرة كخيار افتراضي أو أداة تفاعلية بحتة، يتطلب تطبيقها فهمًا واضحًا للتمييز بين استحالة التنفيذ وصعوبة التنفيذ. كما تُعد المبادرة المبكرة، والتوثيق المنهجي، والتنسيق بين الجوانب القانونية والتجارية عناصر أساسية في هذا السياق. ومن شأن اعتماد نهج منظم قائم على الأدلة أن يُمكن الشركات من إدارة الاضطرابات بفعالية، مع حماية حقوقها القانونية والحفاظ على علاقاتها التجارية طويلة الأمد.

كان من دواعي سرورنا مشاركة هذه المحاور خلال الندوة التي نظمتها غرفة التجارة الأمريكية في المملكة العربية السعودية، حيث أبرز تفاعل الحضور مدى آنية وتعقد قضايا القوة القاهرة واضطرابات سلاسل الإمداد بالنسبة للشركات العاملة في المنطقة.

إذا كانت لديكم أي استفسارات أو مخاوف ناشئة عن هذه التطورات، فلا تترددوا في التواصل مع فريقنا للحصول على مزيد من الإرشاد.

هذه المواد وأي مواد مرافقة لها لا تُعدّ استشارة قانونية، ولا تمثّل ملخصًا كاملاً للموضوع، وهي خاضعة لشروط الاستخدام المتاحة على: https://www.pillsburylaw.com/en/terms-of-use.html. نوصي بالحصول على استشارة قانونية مستقلة.

© 2026 Pillsbury Winthrop Shaw Pittman LLP. Attorney Advertising. pillsburylaw.com